



في بلدة رأس العين على الحدود التركية أمس (بولنت كيليش - أ ف ب)

يجهد «الائتلاف الوطني» لحصد اعترافات دولية. وفي لندن سمع أن القيادة البريطانية بحاجة لأيام لتقرّر، في حين لحقت أنقرة بباريس لتعلن أن الائتلاف هو الممثل الشرعي والوحيد للشعب السوري

لندن «تؤجل» اعترافها بالائتلاف المعارض

أنقرة تعتبره «الممثل الشرعي والوحيد»... وباريس تبحث رفع الحظر عن إرسال السلاح إلى سوريا

موسكو: لا يحق لأي دولة مساعدة أو تمويل الأعمال المسلحة

في وقت اعترفت فيه أنقرة بالائتلاف الوطني المعارض «ممثلًا شرعياً وحيداً للشعب السوري»، أعلنت لندن أنها ستقرّر خلال أيام الاعتراف بالائتلاف. بدورها أثارت باريس مسألة رفع الحظر الأوروبي على إرسال «أسلحة دفاعية» إلى سوريا.

وأعلن وزير الخارجية البريطاني وليام هيج أنه سيقرّر، خلال أيام، ما إذا كان سيعترف بالمعارضة السورية الجديدة، بعد محادثات «مشجعة» مع قادتها في لندن. ودعا «الائتلاف الوطني» إلى وضع رؤية واضحة لمستقبل سوريا والالتزام باحترام القوانين الدولية. وقال، لدى افتتاحه المؤتمر الدولي لدعم المعارضة السورية، في لندن، «إن مستقبل سوريا معلق في الميزان الآن. والهدف من الاجتماع هو الاتفاق على السبل التي تمكن المجتمع الدولي من زيادة الدعم السياسي والعلمي غير الفتاك للمعارضة السورية».

«شينخوا» عن هونغ، قوله رداً على كلام وزير الخارجية الفرنسي لوران فابوس، عن طرح مسألة رفع الحظر عن تسليح المعارضة السورية، إن «آية خطوات من جانب المجتمع الدولية يجب أن تساهم في وقف العنف في سوريا من أجل الدفع باتجاه تسوية سياسية». وقال إن على «المجتمع الدولي أن يساهم في صون

واحد من الشعب السوري. وأضاف أنه «يمكن القول إنهم موجودون في الشارع لكن حجم هذا الوجود هو ما تكشفه الانتخابات المقبلة». ميدانياً، خرجت تظاهرات عديدة في مناطق مختلفة من سوريا أمس تحت عنوان «دعم الائتلاف الوطني» المعارض، ورفعت شعارات داعمة لقطاع غزة

الشرعية، لكنهم لن يفرضوها. وأضاف أنه لا يمكن لحزب واحد أن يمارس الاحتكار في سوريا، موضحاً أن سوريا بها مزيج عرقي وديني وطائفي متناعم منذ سنوات، وأن هذا التنوع يجب أن يستمر. وقال إنهم لا يزعجونهم أن يمثلون الشعب السوري ولا يدعون أن هذه الثورة هي ثورتهم، مؤكداً أنهم جزء

السلام والاستقرار في الشرق الأوسط». في سياق منفصل، قال نائب المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين في سوريا، علي صدر الدين البيانوني، إنه لا توجد نية لدى الجماعة لاحتكار الثورة في سوريا. وقال البيانوني في مقابلة إن الإخوان يأملون في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تطبيق أحكام

الأردنيون يصعدون تحركهم ويطالبون الملك بالرحيل

خلال الأيام الماضية. وفي السياق، قالت مديرية الأمن العام الأردنية في بيان، إنه تم «تسجيل 26 إصابة بين مرتبات الأمن العام بعضها جزاء استخدام أسلحة نارية، و3 منهم حالات صعبة، كما سجلت 24 إصابة بين مرتبات قوات الدرك، 13 منها بأعيرة نارية، حالات بعضهم صعبة». وفي بلدة ذيبان التابعة لمحافظة مادبا (وسط)، حاول محتجون اقتحام المركز الأمني وإحراق صور شخصيات «سيادية» في البلاد.

في هذه الأثناء، أعلن مدير شرطة محافظة الطفيلة، العميد فوز المعايطة، أنه تم إلقاء القبض على 9 أشخاص بينهم اثنان يحملان الجنسية السورية إثر «أعمال الشغب» التي وقعت في المحافظة.

كذلك، تظاهر المئات من الموالين للملك مقابل تظاهرة المعارضة، ما اضطر قوات الدرك إلى التدخل والفصل بين الطرفين. وفيما رفضت السلطات المختصة توصيات عسكرية وأمنية بضرورة التراجع عن قرار رفع الأسعار، أعلن «الإخوان المسلمون» انحيائهم إلى «الشارع الغاضب». ونفت الجماعة إجراء مقابضة أو صفقة مع الحكومة الأردنية لتحقيق مكاسب خاصة بها.

ورد نائب مراقب عام الإخوان في الأردن، زكي بني أرشيد، على ما تردد في وسائل إعلامية وبين قوى سياسية في الأردن، بأن قيادات في الجماعة سعت في لقاءها مع وزير الداخلية، عوض خليفات، لتحقيق أهداف خاصة مقابل تهدئة الشارع. وقال بني أرشيد: «لو أردنا المقايضة لقاينا»، مشيراً إلى أن دعم الشعب «واجباً وطنياً للوقوف مع المواطن بالحفاظ على قوته وقوت عياله ولا ننتظر إملاءات من أحد».

المشاركة في الاحتجاج. وأثار إعلان وفاة قيس العمري (27 سنة)، الذي ينحدر من عشيرة العُمريّة، التي تعتبر إحدى أهم القبائل الأردنية في شمال المملكة، والحديث عن موت سريري لمتظاهر آخر من القبيلة نفسها، المزيد من التوتر في مناطق مختلفة من الأردن، وخصوصاً بعدما أعلنت عائلة العمري أنها ترفض دفن قتيلها إلى حين إعلان السلطات مسؤوليتها عن مقتله. في هذا الوقت، عمّت تظاهرات صباحية ومسائية مناطق مختلفة في الأردن، بدءاً بالعاصمة ومدن معان والكرك والطفيلة (جنوب) وإربد والمفرق وعجلون وجرش (شمال) وعملت معها قوات مكافحة الشغب. وهدت المتظاهرون: «الشعب يريد إسقاط النظام» و«لا إصلاح ولا تصليح ارحل بالعربي الفصيح». وردّوا، هتافات وصفت الملك بالفاشل، لأنه قام خلال عهده بتعيين 13 حكومة كانت جميعها فاشلة، كما قالوا إنه فقد الشرعية. ومن الهتافات التي رزدها المتظاهرون «سجل سجل يا زمان عبد الله الثاني باع الأوطان»، و«اسمع السلطان (الملك) ان الملك عبد الله الثاني فقد الشرعية». و«لوح بيدك لوح، ما بديك تصلح روح (إرحل)»، و«يسقط حكم الأزعر»، و«حرية حرية عصباً عنك عبد الله».

ومنعت السلطات الأردنية مراسلي الصحف ووكالات الأنباء الأجنبية من تصوير الاعتقالات، وأطلقت عليهم قنابل مُسيلة للدموع. واندلعت أمس، مواجهات بين قوات الدرك الأردنية ومحتجين في مخيم البقعة للاجئين الفلسطينيين شمال غرب العاصمة عمان، فيما أحصت مديرية الأمن العام الأردنية 50 إصابة في صفوف عناصرها جراء الاشتباكات التي وقعت

تواصلت الاحتجاجات الشعبية في الأردن لليوم الثالث على التوالي أمس، عقب قرار الحكومة رفع أسعار المشتقات النفطية، وتصاعدت حدتها عقب الإعلان عن مقتل أحد المتظاهرين في مدينة إربد (شمال) على أيدي قوات الأمن. وتظاهر أكثر من 10 آلاف شخص أمام المسجد الحسيني الكبير وسط عمان، بينهم إسلاميون ويساريون ومجموعات شبابية، هاتفين «الشعب يريد إصلاح النظام» و«الحرية من الله يسقط يسقط عبد الله». ودعت جماعة الإخوان المسلمين الناس للنزول إلى الشوارع لكن كبار مسؤولي الجماعة قرروا عدم

من تظاهرات عمان أمس (محمد حامد - رويترز)



حطّ الربيع العربي رحاله شرقي نهر الأردن، حيث تصاعدت حدة الاحتجاجات مع سقوط قتيل وعدد من الجرحى، ما دفع المتظاهرين للمطالبة برحيل الملك عبد الله الثاني

في السياق، صرّح وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو بأن تركيا تعترف بالائتلاف الجديد للمعارضة السورية «ممثلًا شرعياً وحيداً للشعب السوري». ودعا وزير الخارجية التركي كل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والمجتمع الدولي إلى القيام بالمثل. وأضاف «ما تحتاج إليه الثورة السورية والشعب السوري الآن هو دعم فعلي وليس رسائل تعاطف ووعود».

من جهتها، حذرت روسيا الدول الداعمة للائتلاف السوري المعارض للنظام بأنها ترتكب «انتهاكاً فاضحاً» للقانون الدولي إذا زودت المقاتلين المعارضين بأسلحة. وصرح المتحدث باسم وزارة الخارجية، الكسندر لوكاشيفيتش، في مؤتمر صحفي «لقد قدم عدد كبير من العواصم تعهدات بتقديم أسلحة حديثة».

وأضاف لوكاشيفيتش أن تقديم «مساعدة أجنبية إلى المعارضة التي تشن نزاعاً مسلحاً ضد الحكومة الشرعية هو انتهاك فاضح للمعايير الأساسية التي يقوم عليها القانون الدولي». وتابع «في شرعة مبادئ القانون الدولي، وردّ بوضوح أنه لا يحق لأي دولة تنظيم أو مساعدة أو تمويل الأعمال المسلحة التي تهدف إلى إطاحة النظام باستخدام العنف في دولة أخرى».

من ناحية، قال المتحدث باسم الخارجية الصينية، هونغ لي، إن أي خطوة يقوم بها المجتمع الدولي تجاه سوريا يجب أن تكون بهدف المساعدة في حل النزاع. ونقلت وكالة أنباء الصين الجديدة